



Evaluating the Financial Performance of Libyan Banks Using Operational Efficiency Indicators (A Comparative Study for the Period 2018–2024)

* Mohamed Masoud Aljicawi 

Head of Research Affairs Department, Branch of the Center for Islamic Research and Studies – Islamic Economics and Finance, Libya

Jicawil@gmail.com

*Corresponding Author: * Mohamed Masoud Aljicawi

Keyword

Financial performance, operational efficiency, financial ratios, Libyan banks

Abstract

This study aims to evaluate the operational efficiency of a sample of Libyan banks (Al-Saray, Libyan Islamic Bank, Nuran, and Yaqeen) during the period 2018-2024. The study adopted a descriptive-analytical approach using five financial indicators: return on equity (ROE), return on assets (ROA), equity multiplier (EM), asset utilization (AU), and profit margin (PM). The results revealed a clear disparity in efficiency levels; mature banks outperformed in achieving profitability and controlling costs, while the performance of newly established banks was affected by founding costs. The results also revealed a general decline in return on assets due to the high proportion of underutilized liquid assets and heavy reliance on depositor funds for financing. The study recommends directing liquid assets toward investments that increase returns, and controlling financial leverage to achieve a balance between profitability and risk.

Received : 01/08/2026

Accepted : 15/08/2026

DOI:

<https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040304>

تقييم الأداء المالي للمصارف الليبية باستخدام مؤشرات الكفاءة التشغيلية (دراسة مقارنة للفترة 2018-2024)

* محمد مسعود الجخاوي 

رئيس قسم الشؤون البحثية، فرع مركز البحوث والدراسات الإسلامية للاقتصاد والتمويل
الإسلامي، ليبيا — طرابلس

Jicawi1@gmail.com

*الباحث المرسل:	* محمد مسعود الجخاوي
الكلمة المفتاحية	الملخص
الأداء المالي، الكفاءة التشغيلية، النسب المالية، المصارف الليبية	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف الليبية (السراي، الإسلامي الليبي، النوران، اليقين) خلال الفترة 2018-2024م، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام خمسة مؤشرات مالية: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، مضاعف حقوق الملكية، منفعة الأصول، وهامش الربح. أظهرت النتائج تبايناً واضحاً في مستويات الكفاءة؛ حيث تفوقت المصارف الناضجة في تحقيق الربحية وضبط التكاليف، بينما تأثر أداء المصارف حديثة النشأة بتكاليف التأسيس، كما كشفت النتائج عن انخفاض عام في العائد على الأصول نتيجة ارتفاع نسبة الأصول السائلة غير المستغلة، واعتماد كبير على أموال المودعين في التمويل. توصي الدراسة بضرورة توجيه الأصول السائلة نحو استثمارات ترفع العائد، وضبط الرفع المالي لتحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر.
تاريخ الإقبال: 2026/08/01	تاريخ القبول: 2026/08/15
DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040304	

مقدمة

يعيش الاقتصاد العالمي تغيرات جوهرية في مكوناته، وتُمثل المؤسسات المصرفية إحدى المرتكزات المحورية للارتفاع باقتصاديات الدول النامية، حيث تقوم المؤسسات المصرفية في هذه الدول بدور بارز في استقطاب الموارد وتوظيفها في السنوات الأخيرة، باعتبارها إحدى القنوات الرئيسية لتدفق الموارد المالية بين الأفراد والمؤسسات المختلفة في الدولة، بما يسهم في دعم معدلات النمو الاقتصادي، من خلال قيامها بتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر ربحية، وأصبحت تمثل عصب النشاط الاقتصادي نظراً لدورها الفاعل في تنمية القطاع الحقيقي ودعم جانب العرض في الاقتصاد الوطني، في وسط بيئة اقتصادية متسارعة الوتيرة أكثر من أي زمن مضى تتسم بكثافة التمويل وتشابك عملياتها المالية.

وقد شهد القطاع المصرفي الليبي خلال العقد الأخير تحولات بارزة، يتصدرها نمو الصيرفة الإسلامية وتأسيس مصارف حديثة النشأة إلى السوق، ما جعل قياس الكفاءة التشغيلية لهذه المصارف مطلباً لفهم قدرتها على تحقيق الربح وخفض التكاليف والاستخدام الأمثل لمواردها.

وعليه سيتم في هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف الليبية وتقديم استنتاجات تحليلية بشأنها من خلال اختبار أثر مؤشرات النسب المالية على قياس الكفاءة التشغيلية لهذه المصارف.

مشكلة الدراسة

نظراً للدور الجوهري الذي تؤديه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد، وإسهامها المؤثر في مختلف القطاعات داخل الدولة، وفي خضم التحديات التي حملتها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية، إضافة إلى التحديات التي تواجه العمل المصرفي، غدت عملية تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الليبية ضرورة قائمة، خاصة في ظل توسع نشاط المصارف الإسلامية والمصارف الحديثة.

وتتبع مشكلة الدراسة من الوعي بأهمية مؤشرات النسب المالية في قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية من قبل المختصين بإدارة هذه المؤسسات، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو مستوى الكفاءة التشغيلية للمصارف الليبية قيد الدراسة، وكيف يتباين هذا المستوى بين المصارف الناضجة والمصارف حديثة النشأة؟

أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تقييم الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف الليبية من خلال تحليل مؤشرات النسب المالية، وإجراء مقارنة للأداء المالي بين نماذج مصرفية في مراحل تطور متباينة، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بمؤشرات الكفاءة التشغيلية، بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من دراسة تلك المكونات، وتحديد مدى نجاح المصارف الليبية في جذب وتوظيف الموارد المالية بشكل يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، الذي يتناول قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف، حيث تشكل المؤسسات المصرفية وعاء استثمارياً بالغ الأهمية للمستثمرين تقوم باستثمار أموالهم والمحافظة عليها، وهي أداة من أدوات تشكيل رأس المال التي تُعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في ليبيا.

كما أنه من خلال نتائج تحليل وتقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الليبية يمكن تزويد متخذي القرار بمؤشرات حول إمكانية استمرار هذه المصارف ونموها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينها.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تتناول مزيجاً من المصارف الناضجة والمصارف الحديثة النشأة، بما يتيح مقارنة تحليلية بين نماذج مصرفية مختلفة في مراحل تطوّر متباينة.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: حُدّدت الفترة الزمنية التي أُخضعت فيها بيانات المصارف الليبية (السراي، الإسلامي الليبي، النوران، اليقين) للتحليل والدراسة من سنة 2018 إلى سنة 2024.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الإدارات العامة للمصارف الليبية محل الدراسة، باعتبارها الإدارات المسؤولة عن إعداد القوائم المالية.

الحدود العلمية: تمّ الاعتماد على القوائم المالية المعتمدة للمصارف محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2018-2024، مع الاستعانة بما هو متوفّر من كتب ومراجع ودوريات علمية، وتجدر الإشارة إلى أنّ عيّنة الدراسة تضم مصارف

ذات طبيعة إسلامية حديثة النشأة، خلافاً للمصارف التجارية العامة التقليدية، وهو ما يُراعى عند تفسير النتائج وتعميمها.

الدراسات السابقة

اهتم الفكر المالي بدراسة الكفاءة التشغيلية للمنشآت المالية عموماً والمصارف خصوصاً، مستعيناً بعدد من الأدوات والمقاييس، ولعلّ أبرزها المؤشرات المستقاة من النسب المالية الواردة في القوائم المالية.

منها دراسة (زغبة ورزقية، 2020) هدفت إلى قياس مدى تمتع عيّنة من ستة مصارف جزائرية خلال الفترة 2012-2017 بالكفاءة التشغيلية العاكسة لقدرتها على ضبط التكاليف، معتمدة أسلوب النسب المالية، وخلصت إلى أن المصارف صغيرة الحجم أكثر كفاءة تشغيلية في الإدارة وضبط التكاليف مقارنة بالمصارف العمومية كبيرة الحجم. وفي سياق مشابه، ركزت دراسة (الرضي، 2005) على أهمية توظيف النسب المالية في تقييم أداء المنظمات الصناعية اليمينية على عينة تمثل 40% من مجتمع الدراسة خلال الفترة 1996-2003 باستخدام 21 نسبة مالية، وانتهت إلى تمييز واضح بين المنظمات ذات الأداء المالي القوي ونظيرتها الضعيفة، مع تحليل التباين في مستويات الأداء تبعاً لنوع الملكية. أما دراسة (الدقاق وآخرون، 2017) فقد قيّمت الأداء المالي باستخدام النسب المالية بالتطبيق على المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة 2010-2012، عبر نسب العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية ومضاعف ربحية السهم، بغية معرفة العلاقة بين هذه النسب - منفردة ومجموعة - والقيمة السوقية لسهم المصرف، وبيّنت النتائج انعدام الارتباط بين القيمة السوقية وكل نسبة على حدة، في حين أظهرت مقاييس الأداء مجموعة قدرة تفسيرية على القيمة السوقية. وفي الاتجاه ذاته، بيّنت دراسة (القتلي، 2014) أهمية التحليل المالي في توضيح العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وتوصلت إلى وجود جملة من النسب المالية يمكن الركون إليها في التحليل كنسب الربحية والسيولة والنشاط، وأن الاعتماد عليها يساعد المؤسسة على استشراف المشكلات المستقبلية لتفاديها.

وقد هدفت دراسة (مريان، 2010) إلى إبراز مكانة النسب المالية كأدوات جوهرية للتحليل، بغرض الوقوف على مدى كفايتها في قياس الكفاءة والفاعلية بالتطبيق على المنشآت الصناعية، عبر انتقاء أنسب النسب لهذا الغرض، وهو أمر يستلزم خبرة ودراية من الباحث، وتوصلت الدراسة إلى كفاية نسب الربحية والسيولة، بينما جاءت نسب هيكل رأس المال كافية جزئياً. وقام (قريشي، 2004) بتوظيف البيانات المالية لتقييم أداء المصارف الجزائرية للفترة 1994-2000 اعتماداً على نموذج العائد على الملكية، مقارنة بين أداء وإنتاجية مصارف العينة من حيث العائد وكفاءة إدارة التكاليف والموجودات من جهة، والمخاطر التي تواجه كل مصرف من جهة أخرى، وأسفرت الدراسة عن نتائج متفاوتة في تحقيق المصارف لمؤشرات النموذج المعتمد. كذلك سعت دراسة (جعدي وسليمان، 2013) لقياس الكفاءة التشغيلية للمصارف الجزائرية عبر النسب المالية للوقوف على مدى تمتع المصارف التجارية بكفاءة تنعكس في تحقيق الأرباح وخفض التكاليف، وخلصت الدراسة إلى محدودية هذه الكفاءة، عازية ذلك إلى ضعف الإدارة في ضبط التكاليف وسوء توظيف الموارد المتاحة. أما دراسة (Kumbirai & Webb, 2010) فقد تناولت أداء الخدمات المصرفية التجارية في جنوب إفريقيا بالاستعانة بالتحليل المالي لقياس نسب الربحية والسيولة والائتمان، وأظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في أداء المصارف خلال العامين الأولين من فترة الدراسة، تلاه تراجع في السنوات اللاحقة يُعزى إلى الأزمة المالية العقارية، مشيرةً إلى أن النسب المالية تفيد في كشف مواطن القوة والضعف وتوفير معطيات مفصلة عن الربحية والسيولة وجودة الائتمان.

وتناولت دراسة (ساعد، 2009) تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري في تمويل الاقتصاد، مستخدمةً أسلوبين لقياس كفاءة التكاليف والأرباح في المصارف الجزائرية، أولهما النسب المالية وثانيهما نموذج حد التكلفة العشوائية على عينة من المصارف خلال 1995-2006، وتبيّن أن المصارف الخاصة أكثر كفاءة وقدرة على ضبط تكاليفها مقارنة

بالمصارف العامة. كذلك تطرقت دراسة (عبد الرزاق، 2010) إلى إمكانية توظيف التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء واستشراف كفاءة المؤسسات المالية مستقبلاً، باعتباره وسيلة فعّالة تعين على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقويم أداء الشركات من حيث الربحية والسيولة والملاءمة، إضافة إلى كفاءة الإدارة في رسم السياسات التمويلية والاستثمارية، وانتهت الدراسة إلى أن النسب المالية تفرز نتائج يُعَوَّل عليها في تقييم الأداء المالي المصرفي. وسعت دراسة (أحمد والكسار، 2009) إلى بناء إطار عام لتقييم الأداء بالاعتماد على النسب المالية بوصفها أكثر أدوات القياس موضوعية، ومن ثم قياس الفشل المالي لشركات العينة من قطاعات التأمين والنقل العام والمطاحن خلال الفترة 1995-2006، حيث رُبط بين نتائج قياس الأداء المالي والفشل المالي، وتم التوصل إلى تجانس وتقارب في النتائج لجميع الشركات، ما يؤكد نجاح تطبيق الأسلوبين بشكل كبير.

وقارنت دراسة (المومني، 2007) أداء المصرف الإسلامي الأردني بالمصارف التقليدية الأردنية خلال 1992-2001 باستخدام مجموعة من النسب المالية، وانتهت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهما في نسب الربحية، بخلاف باقي النسب التي أظهرت فروقاً ذات معنوية إحصائية.

وفي الإطار الليبي، تبرز دراسة (شتية ووليد، 2021) كمرجع رئيس في هذا المجال، إذ تناولت بالتقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية العامة خلال الفترة 2000-2018، وخلصت إلى وجود قصور جلي في تحقيق الربحية والسيطرة على التكاليف.

ماضيفه هذه الدراسة (الفجوة البحثية)

تتفق هذه الدراسة منهجياً مع دراسة (شتية ووليد، 2021) في استخدام النسب المالية، لكنها تسد فجوة بحثية واضحة من خلال:

(1) إدراج مصارف إسلامية ومصارف حديثة النشأة (كاليقين والإسلامي الليبي)، مما يتيح إجراء مقارنة هيكلية بين نماذج مصرفية في مراحل تطور متباينة.

(2) تغطية الفترة (2018-2024)، مما يعكس الأداء المالي للمصارف الليبية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة.

منهجية الدراسة

انتهجت الدراسة منهج الوصف والتحليل في تجميع وتبويب البيانات عن طريق تحليل مؤشرات النسب المالية وذلك لقياس الكفاءة التشغيلية للمصارف الليبية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو يعنى بالتعرف على أبعاد الظاهرة، ويمتد إلى تحليل البيانات وقياسها للتوصل إلى توصيف محكم للمشكلة ونتائجها.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الليبية، وتمثلت عينة الدراسة في أربعة مصارف هي (السراي للتجارة والاستثمار، المصرف الإسلامي الليبي، النوران، اليقين) خلال الفترة 2018-2024، وقد اختيرت هذه المصارف لتوفر قوائمها المالية المعتمدة عن كامل فترة الدراسة.

فرضية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة التي تم استعراضها، سعت الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

تتباين مستويات الكفاءة التشغيلية بين المصارف الليبية قيد الدراسة نتيجة لاختلاف هيكلها التمويلية ومرآجل تأسيسها.

صياغة نموذج الدراسة

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية بطريقة النسب المالية، يتبين أنها تضمنت عدداً من المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة، واستناداً إلى ذلك تمّ تكوين نموذج هذه الدراسة، وذلك على غرار ما قام به (شنتيه، سالم، 2021) من بناء نموذج لقياس أثر مؤشرات النسب المالية على الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية العاملة بليبيا، إذ هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف باستخدام النسب المالية لقياس مدى قدرتها على توظيف مواردها، من خلال تساؤل رئيس مفاده: ما مدى تمتع المصارف الليبية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وخفض التكاليف؟

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها

سيعتمد الباحث على دراسة مؤشرات النسب المالية لقياس الكفاءة التشغيلية للمصارف الليبية، وهي مؤشرات استُخدمت في دراسات علمية سابقة، وفق طبيعة المشكلة البحثية وفروض الدراسة. وقد تمّ حساب مؤشرات النسب للمصارف محل الدراسة كما يلي:

1. **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الملكية، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تمّ بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التمويلية (الشعار، 2005، ص512). ويُحسب: نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية.

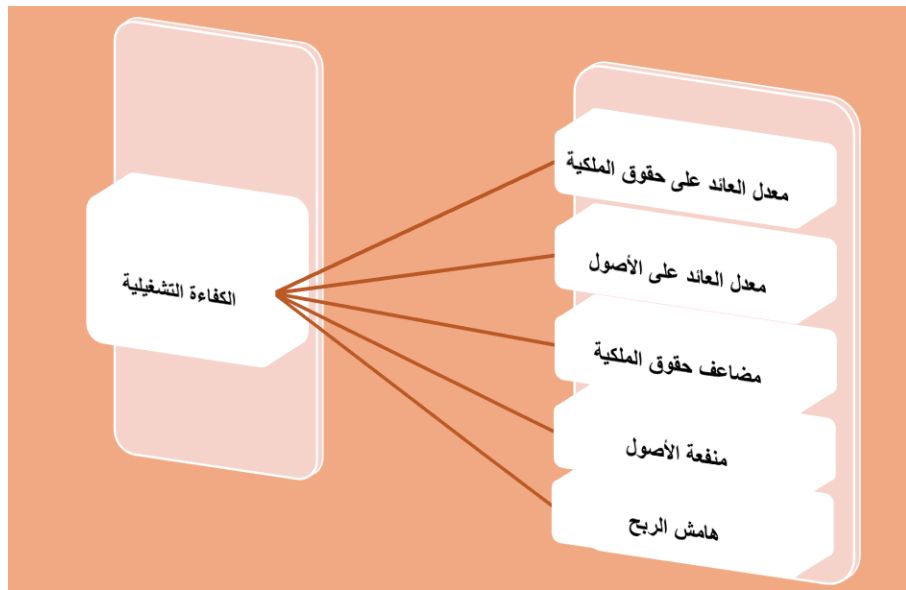
2. **معدل العائد على الأصول (ROA):** يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (الكور، الفيومي، 2007، ص93). ويُحسب: نسبة العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول.

3. **مضاعف حقوق الملكية (EM):** يقارن الأصول مع حقوق الملكية، حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف على درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي، كما يُعتبر مقياساً للربح والمخاطرة (الطويل، 2008، ص36). ويُحسب: مضاعف حقوق الملكية (EM) = مجموع الأصول ÷ حقوق الملكية.

4. **منفعة الأصول (AU):** تساوي حاصل قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، ويُسمى هذا المؤشر أيضاً باستعمال الأصول، فهو يبيّن الاستغلال الأمثل للأصول (قريشي، 2004، ص90). ويُحسب: نسبة منفعة الأصول (AU) = الإيرادات ÷ مجموع الأصول.

5. **هامش الربح (PM):** يساوي حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبيّن مدى كفاءة المصرف في تسيير ومراقبة تكاليفه (قريشي، 2004، ص90). ويُحسب: نسبة هامش الربح (PM) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات.

نموذج الدراسة:



الشكل من اعداد الباحث

النتائج والمناقشة

الجانب التحليلي للدراسة

أولاً: تقييم كفاءة الربحية

1. نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أموال المودعين لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع دلّ ذلك على كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح. من خلال الجدول (1) نلاحظ تبايناً في معدلات هذا المؤشر بين المصارف. فمصرف السراي بلغ أعلى معدل له سنة 2018 (15.7%) ثم استقر في حدود 5-9% في بقية السنوات بمتوسط عام (8.2%). أما المصرف الإسلامي الليبي فقد سجّل أعلى قيمة سنة 2024 (41.2%) وأدناها سنة 2023 (4.4%) بمتوسط مرتفع نسبياً (15.0%) يعكس صِغر قاعدة حقوق الملكية مقارنة بالأرباح. وحقق مصرف النوران أعلى نسبة سنة 2023 (31.4%) وأدناها سنة 2019 (4.1%) بمتوسط (15.9%) وهو الأعلى بين المصارف الأربعة.

أما مصرف اليقين فقد اتّسمت سنواته الأولى (2018-2020) بمعدلات سالبة بسبب خسائر مرحلة التأسيس، ثم تحوّل إلى الربحية محققاً أعلى نسبة سنة 2021 (16.0%)، ليبلغ متوسطه لكامل الفترة (3.0%) متأثراً بسنوات التأسيس. ويتضح أنّ العائد على حقوق الملكية يرجع بشكل كبير إلى تفاعل العائد على الأصول مع مضاعف حقوق الملكية، إذ كانت قيم مضاعف الملكية أكبر من العائد على الأصول لدى جميع المصارف، ما يفسّر اعتماد هذه المصارف الأكبر على التمويل بالودائع والديون مقارنة بحقوق الملكية.

جدول (1) نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

السنة	مصرف السراي	مصرف الإسلامي الليبي	مصرف النوران	مصرف اليقين
-------	-------------	----------------------	--------------	-------------

2018	15.7%	10.8%	16.7%	0.0%
2019	6.1%	13.6%	4.1%	2.1%
2020	6.4%	6.7%	9.8%	6.9%
2021	5.9%	19.5%	11.2%	16.0%
2022	5.3%	8.7%	16.0%	9.5%
2023	8.9%	4.4%	31.4%	6.5%
2024	8.9%	41.2%	22.4%	1.7%
المتوسط	8.2%	15.0%	15.9%	3.0%

ملاحظة: القيم السالبة (الموضوعة بين قوسين) تعكس خسائر صافية في تلك السنوات.

2. نسبة العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أصوله لتوليد الأرباح. من خلال الجدول (2) نلاحظ أن النسب جاءت منخفضة لدى جميع المصارف ولم تتجاوز 3.8% في أعلى قيمة. فقد سجل مصرف السراي متوسطاً (1.6%) وهو الأعلى، بأعلى قيمة سنة 2019 (2.1%). وبلغ متوسط المصرف الإسلامي الليبي (0.9%) متأثراً بضخامة أصوله مقارنة بأرباحه، وأعلى قيمة له سنة 2024 (1.5%). أما النوران فمتوسطه (1.5%) وأعلى قيمة له سنة 2018 (3.8%). في حين بلغ متوسط اليقين (0.2%) بسبب الخسائر في سنوات التأسيس وعودة الخسارة سنة 2024.

ويلاحظ أن النسب للمصارف الأربعة كانت ضعيفة نسبياً، ما يدل على محدودية الاستغلال الأمثل للأصول في توليد الأرباح، ويعود ذلك جزئياً إلى ارتفاع نسبة الأصول السائلة (النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي) ضمن هياكل أصول هذه المصارف. وبالمقارنة بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول يتبين وجود تباين واضح، إذ جاءت نسب العائد على حقوق الملكية أكبر بكثير من نسب العائد على الأصول لكل سنوات الدراسة، مع أن البسط واحد في كلا النسبتين، ونتج هذا التباين عن الاختلاف في المقام بين حقوق الملكية ومجموع الأصول.

جدول (2) نسبة العائد على الأصول (ROA)

السنة	مصرف السراي	مصرف الإسلامي الليبي	مصرف النوران	مصرف اليقين
2018	1.3%	1.3%	3.8%	0.0%
2019	2.1%	1.2%	0.8%	1.2%
2020	1.3%	0.3%	1.0%	0.8%
2021	2.1%	0.8%	0.8%	1.4%
2022	1.5%	0.8%	1.2%	1.3%
2023	1.7%	0.4%	1.8%	0.9%
2024	1.2%	1.5%	1.4%	0.3%
المتوسط	1.6%	0.9%	1.5%	0.2%

3. مضاعف حقوق الملكية (EM) = مجموع الأصول ÷ حقوق الملكية

يشير مؤشر مضاعف حقوق الملكية إلى عدد المرات التي تفوق فيها الأصول حقوق الملكية، ويُعتبر مؤشراً على مديونية المصرف ورفعته المالي. من خلال الجدول (3) نلاحظ أن المصرف الإسلامي الليبي سجل أعلى متوسط للرفع المالي (16.6 مرة) بأعلى قيمة سنة 2024 (26.7 مرة)، ما يعكس اعتماده الكبير على ودائع العملاء في تمويل أصوله. يليه مصرف النوران بمتوسط (11.5 مرة) في اتجاه متصاعد بلغ ذروته سنة 2023 (17.5 مرة).

أما مصرف اليقين فبلغ متوسطه (6.1 مرة) متدرجاً من 1.1 مرة في سنة التأسيس 2018 إلى مستويات أعلى مع نمو الودائع. وسجل مصرف السراي أدنى متوسط رفع مالي نسبياً (5.6 مرة)، ما يدل على هيكل تمويلي أكثر تحفظاً واعتماداً أكبر على حقوق الملكية. ويتأكد من خلال هذا الجدول أن العائد على حقوق الملكية لدى المصارف محل الدراسة يرجع بدرجة كبيرة إلى مضاعف حقوق الملكية، إذ كانت قيمه أكبر من مؤشر العائد على الأصول، ما يفسر باعتماد هذه المصارف على التمويل بالديون والودائع بشكل أكبر مقارنة بحقوق الملكية.

جدول (3) مضاعف حقوق الملكية (EM) (عدد المرات)

السنة	مصرف السراي	مصرف الإسلامي الليبي	مصرف النوران	مصرف اليقين
2018	12.4	8.1	4.4	1.1
2019	2.8	11.6	5.4	1.7
2020	5.0	23.8	9.7	8.6
2021	2.9	23.4	13.5	11.4
2022	3.6	10.7	13.6	7.3
2023	5.2	12.1	17.5	6.9
2024	7.3	26.7	16.5	5.4
المتوسط	5.6	16.6	11.5	6.1

ثانياً: كفاءة الإنتاجية

نسبة منفعة الأصول (AU) = الإيرادات ÷ مجموع الأصول

بالإشارة إلى الجدول (4) المتعلق بتحديد نسبة منفعة الأصول (AU) خلال فترة الدراسة، نجد أن أعلى معدل لمصرف السراي تحقق سنة 2023 (9.6%) وأدناه سنة 2020 (4.1%) بمتوسط عام (6.1%)، وهو الأعلى بين المصارف الأربعة، ما يعكس قدرة أفضل على توليد الإيرادات من أصوله. أما المصرف الإسلامي الليبي فقد تحققت أعلى نسبة له سنة 2024 (4.0%) وأدناها سنة 2020 (1.5%) بمتوسط (3.1%). وسجل النوران أعلى نسبة سنة 2018 (7.4%) بمتوسط (3.7%).

أما مصرف اليقين فقد تأثرت نسبته بضائلة الإيرادات في سنوات التأسيس (2018-2020)، ثم تحسنت لتبلغ ذروتها سنة 2023 (3.9%) بمتوسط عام (2.2%). ويلاحظ أن نسب منفعة الأصول للمصارف الأربعة كانت متقاربة نسبياً في سنوات التشغيل المستقر، ما يعكس تشابه بيئة العمل المصرفي وارتفاع وزن الأصول السائلة منخفضة العائد في هياكل أصولها.

جدول (4) نسبة منفعة الأصول (AU)

السنة	مصرف السراي	مصرف الإسلامي الليبي	مصرف النوران	مصرف اليقين
2018	5.7%	3.3%	7.4%	0.0%
2019	7.2%	3.0%	2.8%	0.3%
2020	4.1%	1.5%	2.6%	1.1%
2021	6.6%	3.1%	2.9%	3.6%
2022	5.3%	3.7%	3.5%	3.8%
2023	9.6%	3.1%	3.6%	3.9%
2024	4.5%	4.0%	3.2%	2.8%
المتوسط	6.1%	3.1%	3.7%	2.2%

ملاحظة: تعكس قيم مصرف اليقين للسنوات 2018-2020 مرحلة التأسيس، حيث بلغت الإيرادات 1,000 دينار فقط سنة 2018، لذا فهي محدودة الدلالة للمقارنة.

ثالثاً: تقييم كفاءة التكاليف

نسبة هامش الربح (PM) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات

غالباً ما يُعتمد في تقييم كفاءة التكاليف على نسبة هامش الربح، التي تبين مدى قدرة المصرف على التحكم في تكاليفه. من خلال الجدول (5) نجد أن مصرف النوران حقق أعلى متوسط لهامش الربح (38.8%) بأعلى قيمة سنة 2018 (51.3%)، ما يدل على كفاءة عالية نسبياً في التحكم بالتكاليف وتحويل الإيرادات إلى أرباح. يليه المصرف الإسلامي الليبي بمتوسط (28.2%) وأعلى قيمة سنة 2018 (41.0%)، ثم مصرف السراي بمتوسط (26.7%) واستقرار ملحوظ في حدود 18-32%.

أما مصرف اليقين فقد سجّل هامش سالب كبير في سنوات التأسيس (2018-2020) بسبب الخسائر مع ضالة الإيرادات، ثم تحسّن أدائه ليبلغ هامشاً موجباً في سنوات التشغيل الفعلي (2021-2024) بمتوسط نحو (21.6%)، قبل أن يعود إلى هامش سالب سنة 2024 (-11.5%) نتيجة تسجيله خسارة. ويلاحظ تقارب هامش الربح بين المصارف الثلاثة الأولى في سنوات التشغيل المستقر، مع تميّز النوران في أعلى الترتيب.

جدول (5) نسبة هامش الربح (PM)

السنة	مصرف السراي	مصرف الإسلامي الليبي	مصرف النوران	مصرف اليقين
2018	22.1%	41.0%	51.3%	1733.4(%)
2019	29.6%	38.3%	27.9%	410.6(%)
2020	31.5%	19.3%	38.8%	72.0(%)
2021	31.1%	26.5%	28.8%	39.0%
2022	28.1%	21.8%	33.1%	34.5%
2023	17.9%	11.7%	49.5%	24.2%
2024	26.8%	38.7%	42.3%	11.5(%)
المتوسط	26.7%	28.2%	38.8%	21.6%*

* متوسط سنوات التشغيل الفعلي (2021-2024) لمصرف اليقين؛ أما المتوسط الحسابي لكامل الفترة فيبلغ نحو (-) 304% وهو غير ذي دلالة بسبب ضالة إيرادات سنوات التأسيس 2018-2020 (1,000 دينار سنة 2018). والقيم السالبة الموضوعة بين قوسين تعكس خسائر صافية.

مناقشة النتائج

إنّ قيام المؤسسات المصرفية بالحصول على تمويلات تعادل أضعاف رأسمالها مشروط باستخدام هذه الأموال الاستخدام الأمثل بكفاءة وفعالية، إذ إنّ تحقيق الربح يعني تحويل هذه الموارد إلى استخدامات مناسبة. ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1. من حيث الربحية: بيّنت مؤشرات الربحية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، ومضاعف الملكية) أن مصرف النوران تصدر من حيث متوسط العائد على حقوق الملكية (15.9%) يليه المصرف الإسلامي الليبي (15.0%)، في حين كان مصرف السراي الأفضل من حيث العائد على الأصول (1.6%). أما مصرف اليقين فقد جاء في الترتيب الأخير متأثراً بخسائر مرحلة التأسيس وعودة الخسارة سنة 2024.

2. من حيث التكاليف: يبين مؤشر هامش الربح أن مصرف النوران أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه مقارنة ببقية المصارف بمتوسط (38.8%)، ويعود ذلك إلى ارتفاع إيراداته التشغيلية مقابل ضبط نسبي للتكاليف، يليه المصرف الإسلامي الليبي ثم السراي بمستويات متقاربة.
3. من حيث الإنتاجية: يبين مؤشر منفعة الأصول تقارب معدلات المصارف في سنوات التشغيل المستقر، مع تميز مصرف السراي بأعلى متوسط (6.1%). ويعود التقارب العام إلى تشابه بيئة العمل المصرفي وارتفاع وزن الأصول السائلة منخفضة العائد في هياكل أصول هذه المصارف.
4. من حيث المخاطر: يظهر مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرفع المالي) مدى اعتماد المصرف على أموال الغير لتمويل استثماراته. ومن خلال هذه الدراسة يتبين أن المصرف الإسلامي الليبي هو الأكثر خطورة لاعتماده الكبير على الودائع في التمويل بمتوسط (16.6 مرة)، يليه مصرف النوران بمتوسط (11.5 مرة)، ثم اليقين (6.1 مرة)، وأخيراً السراي الأقل رفعاً مالياً (5.6 مرة) وهو الأكثر تحفظاً في هيكله التمويلي.

الاستنتاجات

بناءً على التحليل الوصفي لمؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة (2018-2024)، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1. تباين الأداء المالي: تثبت صحة الفرضية بوجود تباين واضح في الكفاءة التشغيلية يعود لمرحلة نمو المصرف. المصارف الناضجة أظهرت استقراراً وكفاءة أعلى في الربحية، بينما عكست مؤشرات المصارف حديثة النشأة (كاليقين) أعباء مرحلة التأسيس.
2. قصور استغلال الأصول: أظهرت جميع المصارف ضعفاً في العائد على الأصول (لم يتجاوز 3.8%). هذا يعكس سياسة تحفظية مفرطة وتراكماً للأصول السائلة غير المدرة للعائد، وهو خلل هيكلي يهدد استدامة الأرباح مستقبلاً.
3. مخاطر الرفع المالي: تعتمد المصارف المدروسة بشكل مفرط على أموال المودعين (الرفع المالي) لتعظيم العائد على حقوق الملكية. هذا التوجه يرفع العائد مؤقتاً، لكنه يضاعف المخاطر المالية في حال حدوث صدمات اقتصادية مفاجئة.
4. ضعف تنوع الإيرادات: استمرار المصارف في الاعتماد على هوامش الربح التقليدية دون ابتكار منتجات مالية جديدة سيحد من قدرتها التنافسية في بيئة اقتصادية متغيرة.

التوصيات

بناءً على نتائج التحليل، نوصي بما يلي:

1. تفعيل الأصول المعطلة: توجيه فائض السيولة النقدية نحو أدوات استثمارية قصيرة ومتوسطة الأجل لرفع معدل العائد على الأصول، بدلاً من الاحتفاظ بها كأصول سائلة غير مدرة للعائد.
2. تحجيم مخاطر الرفع المالي: وضع سياسات داخلية صارمة تحد من الاعتماد المفرط على ودائع العملاء في التمويل، لضمان بقاء مضاعف حقوق الملكية ضمن مستويات أمانة تحمي الملاءة المالية للمصرف وقت الأزمات.
3. تسريع تعافي المصارف الناشئة: يجب على المصارف حديثة التأسيس تبني استراتيجيات لضغط النفقات التشغيلية وتتنوع مصادر الدخل (كالعمولات والخدمات الإلكترونية)، لتسريع تجاوز مرحلة الخسائر وبلوغ نقطة التعادل.

4. أتمتة العمليات لضبط التكاليف: الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية الثابتة، مما ينعكس إيجاباً على تحسين هامش الربح الصافي.

الملحق: البيانات المالية الأساسية للمصارف محل الدراسة (2018-2024)

القيم بالدينار الليبي، مستخرجة من القوائم المالية المعتمدة للمصارف.

مصرف السراي

السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	إجمالي الإيرادات	صافي الربح بعد الضريبة
2018	485,511,021	39,018,105	27,788,003	6,144,503
2019	655,268,775	230,002,996	47,387,558	14,037,871
2020	1,232,679,070	245,833,650	50,181,179	15,830,654
2021	978,928,299	343,014,425	64,775,041	20,140,244
2022	1,217,607,613	341,747,465	64,425,158	18,112,308
2023	1,419,059,760	272,734,602	135,529,890	24,289,882
2024	2,154,605,392	293,250,052	97,493,673	26,088,919

مصرف الإسلامي الليبي

السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	إجمالي الإيرادات	صافي الربح بعد الضريبة
2018	909,517,541	112,856,945	29,795,670	12,222,214
2019	1,509,765,539	129,962,820	46,043,335	17,632,994
2020	3,315,533,204	139,287,426	48,264,426	9,324,607
2021	3,198,137,202	136,700,433	100,621,478	26,714,446
2022	3,146,423,272	292,924,754	117,630,832	25,590,288
2023	3,709,887,288	306,302,543	114,268,219	13,345,388
2024	7,256,381,448	271,367,621	289,089,608	111,820,779

مصرف النوران

السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	إجمالي الإيرادات	صافي الربح بعد الضريبة
2018	534,447,983	121,632,833	39,504,710	20,254,812
2019	681,605,235	126,869,915	18,779,334	5,237,082
2020	1,354,237,543	140,066,503	35,345,442	13,720,888
2021	2,122,584,344	156,648,995	60,590,707	17,471,103
2022	2,526,559,853	185,267,477	89,364,010	29,614,174
2023	4,701,323,949	267,936,407	170,359,808	84,265,693
2024	5,672,381,248	342,752,839	181,388,684	76,752,838

مصرف اليقين

السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	إجمالي الإيرادات	صافي الربح بعد الضريبة
2018	105,430,733	99,982,666	1,000	(17,334)
2019	164,172,225	97,965,712	495,404	(2,034,288)
2020	791,430,933	91,674,373	8,736,753	(6,291,339)
2021	1,311,720,281	115,113,355	47,060,648	18,360,982
2022	1,731,786,140	237,328,985	65,010,412	22,434,633
2023	2,025,016,815	291,674,546	78,484,090	18,964,327
2024	1,554,644,340	286,518,392	43,525,217	(4,986,154)

المراجع

المراجع العربية

1. أحلام الدقاق وآخرون (2017)، «تقييم الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل باستخدام النسب المالية 2010-2012»، مجلة جامعة البعث، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثامن، سوريا.
2. رضا منصور شيته ووليد رمضان سالم (2021)، «مؤشرات النسب المالية وأثرها على قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية العامة الليبية»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19.
3. سالم محفوظ الرضى (2005)، «استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.
4. شريفة جعيدي وناصر سليمان (2013)، «قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 12.
5. طلال زغبة وأحلام رزقية (2020)، «قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2012-2017»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 41، العدد 2.
6. عبير عوض عبدالرزاق (2010)، «استخدام التحليل المالي في تقويم أداء الشركات المدرجة في أسواق المال»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
7. عز الدين مصطفى الكور ونضال الفيومي (2007)، «أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث، العدد 3.
8. عمار أكرم عمر الطويل (2008)، «مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر»، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. قيصر علي الفتلي (2014)، «استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية»، مجلة القادسية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 2.
10. محمد الشعار (2005)، «أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي»، دار الجندي للطباعة والنشر، سوريا.
11. محمد جموعي قريشي (2004)، «تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من المصارف الجزائرية خلال الفترة 1994-2000»، الجزء الأول، مجلة الباحث، العدد 3، ورقلة، الجزائر.

12. مريان سليم (2010)، «مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن.

13. القوائم المالية المعتمدة للمصارف محل الدراسة (السراي، الإسلامي الليبي، النوران، اليقين) للفترة 2018-2024.

المراجع الأجنبية

1. Kumbirai, M. & Webb, R. (2010). A Financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa. African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 1